الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
28 January 2002
Arabic
Original:French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

منح الأمم المتحدة وأمينها العام السيد كوفي عنان جائزة نوبل للسلام

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57742 (A)
0157742

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

منح الأمم المتحدة وأمينها العام السيد كوفي عنان جائزة نوبل للسلام

١ - **الرئيس:** رحب بحصول الأمم المتحدة والأمين العام السيد كوفي عنان على جائزة نوبل للسلام. وقال إن هذه ليست المرة الأولى التي حظت فيها الأمم المتحدة بهذا التكريم، بل إن الجائزة منحت قبل ذلك للأمين العام السابق، السيد داغ همرشولد، في عام ١٩٦١، بعد وفاته، ومنحت في عام ١٩٩٨ لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/56/3 و 83 و 151 و 155 و 222 و 380، A/56/402-E/2001/105، A/56/403)

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/56/3 و 83 و 157 و 222)

٢ - **السيد ميرتنز** (نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن أفغانستان كانت موضع اهتمام خاص بالنسبة للجهود التي يبذلها مكتبه في مجال المراقبة الدولية للمخدرات وكذلك في مجال منع الجريمة - بشكل غير مباشر على الأقل. وأضاف أنه تم تحقيق نتائج هامة عقب الحظر الذي فرضه الطالبان، في تموز/ يوليه ٢٠٠٠، على زراعة خشخاش الأفيون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. حيث أنتجت ١٨٥ طناً من خشخاش الأفيون في تلك السنة، تمثل انخفاضاً نسبته ٩٤ في المائة، مقارنة بحصاد عام ٢٠٠٠ (٣٣٠٠ طن) ونسبته ٩٧ في المائة، مقارنة بالحصاد القياسي لعام ١٩٩٩ (٧٠٠ ٤ طن). ولاحظ أن هذه النتائج كانت مشجعة للغاية، في ضوء عدم نقل الزراعة إلى أماكن أخرى، سواء داخل البلد أو في الخارج. وأضاف أن هذا التخفيض في الإنتاج لم يؤثر بعد على الهروين المعروض في هذه المنطقة أو في أوروبا، نظراً لحجم تراكم المخزون. وذكر أن المزارعين الأفغان، الذين حُرموا من دخلهم من زراعة خشخاش الأفيون، يعانون حالة طوارئ وازدادت هذه الحالة تفاقماً نتيجة للجفاف الشديد, وأكَّد أنه تم، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء - بما في ذلك الدول المجاورة لأفغانستان - إتباع استراتيجية ثلاثية الجوانب تشمل: ضمان إبقاء الطالبان للحظر الذي فرضوه؛ وتدمير مخزونات الهيروين والمختبرات السرية التي تنتجه؛ وتنفيذ برنامج طارئ لتقديم المعونة الإنسانية للمزارعين الأشد تأثراً. وبيَّن، مع ذلك، أن وقف البرنامج عقب الأحداث الفاجعة التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر يمكن أن يؤدي إلى مخالفة المزارعين لذلك الحظر. وأكد أن الاتجار بالمخدرات يمثل خطراً حقيقياً للدول المجاورة لأفغانستان ومنها جمهورية إيران الإسلامية، وباكستان وبلدان آسيا الوسطى التي تعاني، بصورة متزايدة، من مستويات مقلقة من إدمان المخدرات؛ ولذلك يجب تقديم المساعدة الطارئة إلى الدول التي تجد نفسها في خط الدفاع الأول لمكافحة الاتجار بالمخدرات الصادرة من أفغانستان، بسبب موقعها الجغرافي. وقال إنه جرى، بالفعل، تنفيذ تدابير، على الصعيد الوطني، لوقف تدفق المخدرات من أفغانستان، في طاجيكستان، مثلاً، حيث أُنشئت وكالة وطنية لمراقبة المخدرات، بمساعدة من المكتب، مما سمح بالاستيلاء على ثلاثة أطنان من الهروين في عام ٢٠٠١. وأضاف أن مجموعة "الستة زائد اثنين" قد اعتمدت خطة عمل إقليمية لمكافحة المخدرات في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، على الصعيد الإقليمي؛ وأنه عقد مؤتمراً دولياً لتعزيز الأمن

والاستقرار في آسيا الوسطى، في طشقند، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، بالاشتراك مع المكتب ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بُغية تدعيم التعاون الإقليمي في مجال مراقبة الاتجار بالمخدرات وإدمانها؛ وأن بلدان آسيا الوسطى قد وقعَّت مذكرة تفاهم، في عام ١٩٩٦ بشأن التعاون في ميدان مراقبة المخدرات، كان المكتب أحد الموقعين عليها مع الاتحاد الروسي وأذربيجان وشبكة أغاخان للتنمية؛ كما أيدت هذه المجموعة أيضاً إطاراً استراتيجياً لآسيا الوسطى جرى وضعه وفقاً لتوصيات لجنة المخدرات.

٣ - واستطرد قائلاً إنه تم كذلك تحقيق نتائج هامة في جنوب شرق آسيا، حيث تتوفر مبادرات عديدة للتعاون دون الإقليمي، مثل مذكرة التفاهم الموجودة بين بلدان نهر الميكونغ الستة منذ أكثر من ١٠ سنوات، وخطة العمل التي اعتمدتها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين. وأضاف أن حكومة لاو قررت القضاء على محاصيل الخشخاش غير المشروعة بحلول عام ٢٠٠٥، أي قبل الموعد المحدد أصلاً في الدورة الاستثنائية بسنتين، وأن المساحة المزروعة قد خفضت، بالفعل، بنسبة ٣٦ في المائة منذ عام ١٩٩٨، وأغلبها في المناطق المستفيدة من مشاريع التنمية البديلة. وذكر أن ميانمار تُعتبر، حاليا، أكبر مصدر وحيد لخشخاش الأفيون، وإن كانت الحكومة قد تمكنت من الحد من الإنتاج بنسبة ٣٨ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، حتى مع الحصول على مساعدة دولية محدودة للغاية. وإن التقدم مستمر في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك، بيرو وكولومبيا، حيث يسعى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة إلى دعم سياسة الحكومة لمكافحة المخدرات من خلال مشاريع التنمية البديلة، وفي بوليفيا، حيث انخفضت المساحة المستغلة في زراعة الكوكا غير المشروعة من ٨٠٠ ٣٣ هكتار في عام ١٩٩٧ إلى ١٠٠ ٣ هكتار فقط في عام ٢٠٠١. ولاحظ أن مساعدة المجتمع الدولي تعتبر حاسمة، مع ذلك، من أجل تنفيذ أنشطة التنمية البديلة. وأخيراً، يجري وضع استراتيجية شاملة لأفريقيا وأن الميزانية المقترحة من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي تشدد بدرجة أكبر على الحد من الطلب، نصت على زيادة في التمويل المتاح من أجل إفريقيا.

٤ - واختتم حديثه قائلاً أنه عقب الاستعراض العادي الذي يجري كل ثلاث سنوات، واستعراض إدارة البرامج والممارسات الإدارية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتفتيش من جانب مجلس مراقبي الحسابات، بدأ مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة مجموعة من الإصلاحات بهدف تفويض مزيد من السلطة بالنسبة للمسائل البرنامجية وكذلك بالنسبة لمسائل المالية والميزانية. وأنه سيجري الأخذ بنهج قائم على تحقيق النتائج في فترة السنتين المقبلة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتُنشأ وحدة للتخطيط والتقييم داخل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة للعمل، في تعاون أوثق مع مركز منع الجريمة الدولية، تحقيقاً لذلك.

٥ - **السيد فيتيري** (مدير مركز منع الجريمة الدولية): قال إن اعتماد الجمعية العامة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها التكميلية الثلاثة كان بالغ الأهمية. وأن المركز يسعى بنشاط إلى العمل على بدء سرياناها، من خلال تنظيم حلقات دراسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وإسداء المشورة للدول بناء على الطلب، مع أنشطة أخرى. وأضاف أن الاتفاقية قد وَقَّع عليها شخصيات سياسية ذات مركز رفيع من ١٢٣ دولة، والاتحاد الأوروبي في مؤتمر التوقيع؛ وأن هذا هو

أكبر عدد من التوقيعات الافتتاحية لأي اتفاقية في تاريخ الأمم المتحدة. وذكر أن الحالة الراهنة تتمثل في توقيع ١٢٣ دولة على الاتفاقية وتصديق ٥ دول عليها؛ وتوقيع ٩١ دولة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال؛ وتوقيع ٨٧ دولة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ وتوقيع ٥ دول على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وحث الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار الخاص بتعزيز بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني من أجل تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٦ - ومضى يقول إنه، عملاً بقراري الجمعية العامة ٥٥/٥٩ و ٥٥/٦٠، أوصت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بخطط عمل من أجل تنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الذي يوفر إرشاداً قيماً للأمانة العامة وللدول الأعضاء. وأضاف أن المجتمع الدولي دعى إلى زيادة العزم في كفاحه ضد الإرهاب، أكثر من أي وقت مضى، في أعقاب الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وذكر أن شُعبة منع الإرهاب هي المسؤولة عن البعد الدولي لذلك الكفاح، في إطار إعلان فيينا، ولكنها تفتقر إلى الموارد والموظفين، إذ أنها تتألف من موظفين فنيين اثنين. وأن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد اعتمدت مشروع قرار معنون "دور مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومهمتها وتواترها ومدتها" (A/C.3/56/L.4)، من شأنه أن يُيسِّر مهمتها وتوصي باعتماده من قبل الجمعية العامة. وتسعى اللجنة أيضاً إلى مكافحة الفساد على أرض الواقع، وتُشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة باتفاقية جديدة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخاصة في تحديد مجال تطبيقه، وذلك وفقاً لقراري الجمعية العامة ٥٥/٦١ و ٥٥/١٨٨.

٧ - وتابع حديثه قائلاً أنه تم تحقيق زيادة تمثيل مركز منع الجريمة الدولية على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال تحويل ٨ مكاتب من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى وحدات لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وإنه يقوم بنحو ٣٠ من مشاريع المساعدة التقنية بالتعاون الوثيق مع البرنامج. وأنه شرع في برنامج لمكافحة الفساد بالاشتراك مع بنن وجنوب إفريقيا ورومانيا وكولومبيا ولبنان ونيجيريا وهنغاريا، بينما تجري مناقشات مع بلدان أخرى منها إندونيسيا وإيران. وفيما يتصل بالاتجار بالأشخاص، يقوم المركز، كجزء من برنامجه، بتنفيذ أربعة برامج للتعاون التقني: في الفيليبين والجمهورية التشيكية وبولندا، والبرازيل وغرب إفريقيا. ولاحظ أن التعارض بين موارد المركز والولاية المنوطة به قد ازداد. وفي الختام، توجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وافقت على زيادة متواضعة في الميزانية العادية للمركز بالميزانية البرنامجية المقبلة، وطلب منها بذل مزيد من الجهود وزيادة التبرعات المقدمة منها إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي لم يتلق سوى ٣ مليون دولار في السنة، خلال السنوات الثلاث الماضية.

٨ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إن التخفيض الملحوظ في زراعة الخشخاش الناتج عن عدة أمور، من بينها الحظر الذي فرضه الطالبان في أفغانستان، يؤدي إلى أزمة في العرض في أسواق المخدرات الدولية وإلى زيادة حادة في الأسعار، قد تُشكِّل حافزاً قوياً جداً لزارعي الخشخاش. وإنه يود أن يعرف كيف يستعد المجتمع

الدولي للتصدي لهذه الحالة وما هي التدابير المتخذة للحد من الطلب على المخدرات. وفيما يتصل بالبلدان الواقعة في خط الدفاع الأول لمكافحة شحنات المخدرات الآتية من أفغانستان، وخاصة جمهورية إيران الإسلامية وبلده، حيث يؤدي الفقر والعوز إلى تفاقم ظاهرة إدمان المخدرات، قال إنه يود أن يعرف إذا كانت هناك مقترحات محددة يُنظر فيها لمواصلة مساعدة هذه البلدان على مراقبة شحنات المخدرات إلى بلدان أخرى في العالم، وكذلك لحمايتها داخلياً.

٩ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي والنرويج، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يحبذ إدماج عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في برامج هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأضافت أنها تود أن تعرف المزيد عن استراتيجية البرنامج في هذا الصدد وعن تعزيز الصلات بين البرنامج ومركز منع الجريمة الدولية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يود أيضاً الحصول على معلومات أدق عن أولويات المركز وكيف يتوخى عمله فيما يتصل بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة.

١٠ - **السيد فيتري** (مدير مركز منع الجريمة الدولية): أشار إلى الصلة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز، فقال إن بعض المكاتب الميدانية، التي ازداد عددها فأصبح ٨ مكاتب، لديها القدرة على التصدي لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة معاً، وإنها تقع أساساً في المناطق التي يقوم البرنامج والمركز معاً بتنفيذ برامج أو أنشطة فيها، ومنها الجنوب الإفريقي ووسط إفريقيا ومناطق أخرى. وأضاف أن هناك أنشطة أخرى يتم الاضطلاع بها بصورة مشتركة، منها ما يُنفذ في إطار تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، بالنسبة للمسائل المتعلقة بتدفقات الأموال ورؤوس الأموال غير المشروعة، التي تكون ناتجة عن جرائم متصلة بالمخدرات وكذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز يعملان في تعاون أوثق فيما يتصل باستعادة الأصول المالية غير المشروعة، في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٥ والأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأضاف أن البرنامج والمركز يشتركان في تنظيم الحلقات التدريبية والاجتماعات والأنشطة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمساعدة المتبادلة وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية بصورة عامة.

١١ - وأكد أن أولويات المركز تستند إلى الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وأورد على سبيل المثال، أنه، بموجب الميزانية البرنامجية المقبلة، سيراعي المركز التوصيات المقدمة من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الأخيرة، وكذلك توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى الأخذ بنهج أكثر توازناً إزاء مشكلة الجريمة، من أجل وضع في الاعتبار جوانب من قبيل الجرائم المتصلة بالحاسوب أو منع الإرهاب. وقال إن المركز ينظر، في هذا الصدد، في الاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في رعاية مؤتمر يعقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، في كيرغستان حول تدابير مكافحة الإرهاب.

١٢ - أخيراً، أكد أن أهم أولويات المركز هي، بصورة عامة، الأولويات التي تشير إليها الدول الأعضاء من خلال الهيئات الحكومية الدولية.

١٣ - **السيدة فادجاتي** (جمهورية إيران الإسلامية): توجهت بالشكر إلى نائب مدير مكتب مراقبة المخدرات

ومنع الجريمة على استرعاء انتباه اللجنة إلى صعوبة الحالة التي تعاني منها الدول المجاورة لأفغانستان، وهي مسؤولية تحملتها حكومتها منذ عدة سنوات. وقالت إن مكافحة عبور شحنات المخدرات عبر بلدها إلى أوروبا لا يمكن أن تستمر بشكل فعَّال بدون دعم المجتمع الدولي وتجديد تعاونه.

١٤ - **السيد ميرتنز**: (نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): أجاب على الأسئلة التي أثارها ممثل باكستان، فقال إن استراتيجية المكتب بالنسبة لأفغانستان حتى نهاية سنة ٢٠٠٠ وبداية سنة ٢٠٠١، بعد مرور فترة قليلة على الحظر الذي فرضه الطالبان على زراعة خشخاش الأفيون، تركزت على ثلاثة مجالات: مواصلة رصد الحالة من خلال إجراء دراسة سنوية عن إنتاج خشخاش الأفيون؛ وتنفيذ برامج رائدة في أربع مقاطعات في أفغانستان أدت إلى اختفاء ٥٠ في المائة من محصول خشخاش الأفيون في تلك المقاطعات؛ وإقامة "حاجز وقائي" حول أفغانستان، بالتعاون مع البلدان المجاورة من أجل وقف شحنات المخدرات غير المشروعة من أفغانستان. وأضاف أنه متى تأكد في أيار/ مايو ٢٠٠١ تطبيق الحظر المفروض من الطالبان في تموز/ يوليه ٢٠٠٠ في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم، أجرى المكتب مفاوضات ومشاورات مع شركائه من أجل إعادة تقييم استراتيجيته. وإنه جرى، عقب هذه المشاورات، اتخاذ قرار بإبقاء وجود للمكتب في ذلك البلد، ومواصلة رصد الحالة فيما يتصل بخشخاش الأفيون، وتوفير المساعدة الطارئة إلى المزارعين الذين ليست لديهم محاصيل نقدية أخرى بسبب الجفاف أو الحظر. وذكر أنه طلب إلى المركز أيضاً أن يكفل وفاء الطالبان بالتزامهم فيما يتصل بالحظر الكامل المفروض على زراعة خشخاش الأفيون واتخاذ تدابير لتدمير المخزون الموجود.

١٥ - ولاحظ أن كمية الأفيون المطروحة في السوق العالمية انخفضت بنحو ٣٠٠٠ طن أي ٣٠٠ طن من الهيروين. وأن سعر الخشخاش قد ارتفع من نحو ٣٠ دولار إلى ما يقرب من ٧٠٠ دولار للكيلوغرام الواحد، ثم انخفض إلى نحو ٨٠ دولار للكيلوغرام بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر. وقال إن المكتب اضطر إلى تجميد جميع مشاريعه وإجلاء موظفيه نتيجة لهذه الهجمات، بيد أنه واصل الأنشطة التي يقوم بها في مجال الرصد، وبدأ يتلقى تقارير تفيد أن الطالبان أذنوا مرة أخرى للمزارعين بإنتاج الأفيون. وأضاف أن المكتب أجرى، في الأسابيع الأخيرة، مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء التي اتفقت على أن يُركز المكتب الاهتمام، قدر الإمكان، على البرامج التي تنفذ في البلدان المجاورة لأفغانستان، وذلك إلى جانب مواصلة أنشطة الرصد وجمع المعلومات.

١٦ - واستطرد قائلاً أن المكتب وضع إطاراً استراتيجياً للبرامج من أجل آسيا الوسطى. وأنه دَعَم إنشاء وكالة وطنية للمخدرات في طاجيكستان، وأن حكومة كيرغيستان طلبت منه أن يقدم الدعم لمبادرة مماثلة في ذلك البلد. وأضاف أن الكيانات والتعاون من هذا النمط قد ثبتت فائدتها: ففي عام ٢٠٠١ تمت مصادرة ٣ أطنان من الهيروين في طاجيكستان، بينما لم يصادر شئ تقريباً قبل ذلك بسنتين.

١٧ - وذكر أنه بدأ تنفيذ برامج لمنع إدمان المخدرات ومعالجته في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وأنه يلزم أساساً الأخذ بنهج متوازن في هذه البلدان وفي البلدان الأخرى من آسيا الوسطى التي يتم عن طريقها نقل المخدرات من أفغانستان إلى الاتحاد الروسي ثم إلى

غرب أوروبا. وأضاف أنه يجري النظر في هذه التحركات على أساس يومي. وأن أثر تخفيض ٣٠٠٠ طن من كمية الأفيون المطروحة في الأسواق لن يظهر في أوروبا قبل عام ٢٠٠٢.

١٨ - وتابع حديثه قائلاً أنه جرى تشجيع البلدان المحيطة بأفغانستان على التعاون بشكل وثيق مع المكتب، بناء على ذلك. وأنه يمكن الحصول على أنواع مختلفة من المساعدة من المكتب الذي يظل على اتصال دائم بالمانحين من أجل تعبئة موارد إضافية. وأضاف أن مجموعة الستة زائد اثنين اعتمدت، بمساعدة المكتب، خطة عمل إقليمية بشأن التعاون القضائي وإنفاذ القوانين، والحد من الطلب ومراقبة السلائف.

١٩ - وفيما يتصل بإدماج مسألة مراقبة المخدرات في برامج أخرى، على نحو ما ذكره ممثل بلجيكا، قال إن لجنة التنسيق الإدارية قد اعتمدت مبادئ توجيهية توصي بإدماج عنصر لمراقبة المخدرات في البرامج الأخرى ذات الأولوية. وأن جميع برامج المخدرات قد جرى ربطها، صراحة بمسائل أخرى مثل القضاء على الفقر ومنع الجريمة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مقترحات الميزانية المقدمة من المكتب لفترة السنتين المقبلة، بناء على ذلك.

٢٠ - وأوضح أن المكتب يشارك في إدماج السياسات من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالموضوع والتكامل التنفيذي، عن طريق مكاتبه الميدانية. وأضاف أنه نجح، من خلال تعاونه مع أنشطة المنسقين المقيمين ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في ضمان أن تقوم كيانات أخرى، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمؤسسات المالية، مثل مصرف التنمية الآسيوي بإدراج عنصر مراقبة المخدرات في البرامج التي ترعاها، مثل برامج التنمية البديلة التي تنفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وذكر أن أكثر من نصف برامج المكتب تنفذ عن طريق كيانات أخرى، أو بالتعاون معها، في الوقت الحالي. وأورد على سبيل المثال، أن هناك صلات طيبة للغاية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/ الإيدز، الذي يعد المكتب أحد المنظمات الراعية له.

٢١ - **السيد ماي يونكاي:** (الصين): سأل عن تفاصيل الإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومشاريعه المقبلة في مجال استبدال المحاصيل، وخاصة في جنوب شرق آسيا والهند.

٢٢ - **السيد باتاتشارجي** (الهند): قال إنه يود أن يعرف ما هي، بالضبط، كمية المخزون الكبير من الخشخاش والأفيون الموجودة حتى الآن، رغم الحظر الذي فرضه الطالبان في سنة ٢٠٠٠، مما يعني أن تخفيض الإنتاج لم يكن له تأثير على العرض من الهيروين في آسيا الوسطى وأوروبا. وتساءل عما إذا كان قد تم التعرف على الذين لديهم المخزون.

٢٣ - وسأل عما إذا كان يستطيع الحصول على خطط العمل الموضوعة في فيينا، والتي ذكرها متكلم سابق. وفيما يتصل باستعمال أموال المخدرات لتمويل الأنشطة الإجرامية، من قبيل الاتجار بالأسلحة والإرهاب، سأل إذا كانت خطة العمل الخاصة بالإرهاب التي ستُعتمد بتوافق الآراء تأخذ في الاعتبار مسألة الأصول الناجمة عن الاتجار بالمخدرات.

٢٤ - **السيد ميرتنز** (نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة): ذكّر ممثل الصين بأن ميانمار، وهي بلد في جنوب شرق آسيا، أصبحت، في سنة ٢٠٠١، أكبر مصدر لخشخاش الأفيون

في العالم (١٠٠٠ طن). واستدرك قائلاً إن مشكلة الزراعة غير المشروعة لا يمكن التوصل إلى حل لها دون تعاون إقليمي. وأضاف أن مذكرة التفاهم المبرمة في سنة ١٩٩٦ بين جميع بلدان المنطقة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد مكّنت عدة بلدان من تحقيق نتائج ملحوظة. وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعهدت بتحقيق الأهداف المحددة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة قبل الإطار الزمني المقرر بثلاث سنوات؛ وبعبارة أخرى، بحلول سنة ٢٠٠٥ بدلاً من سنة ٢٠٠٨. وأضاف أن بلدان أخرى مثل فييت نام قطعت شوطاً كبيراً. وأن الحد من إنتاج خشخاش الأفيون بنسبة ٣٠ في المائة، في ميانمار، حدث أساساً في الجزء الشمالي من مقاطعة شان، حيث تغلب زراعة الخشخاش. وذكر أنه يجري حالياً اختبار برنامج لأنشطة التنمية البديلة في أحد القطاعات وأنه في مرحلته الثانية. غير أن أنشطة المكتب في ميانمار ما زالت متواضعة نظراً لنقص الموارد، التي يوفر الجزء الأكبر منها بلدان مانحان اثنان.

٢٥ - ورداً على ممثل الهند، قال إن المكتب أصدر تقريراً يحلل آثار الحظر على زراعة خشخاش الأفيون الذي فرضه الطالبان في تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وأنه نظراً لخطورة مسألة مخزون الخشخاش، تمّ إيفاد ثلاث بعثات إلى أفغانستان، في شباط/ فبراير ٢٠٠١، وزار أخصائيون من عدة بلدان أفغانستان في أيار/ مايو. وأنهم لم يتمكنوا من تحديد موقع المخزون، بدقة، لكنهم يؤكدون، مع ذلك، أن المخزون موجود في المنطقة، إن لم يكن في أفغانستان ذاتها. ولاحظ أن تحليل متوسط إنتاج خشخاش الأفيون في أفغانستان منذ أوائل التسعينات والمقارنة بين العرض والطلب في أهم الأسواق الأوروبية، التي لم يجر إنجازها بعد، يوضحان أن مخزون الخشخاش، في الوقت الحالي، يبلغ ٢٨٠٠ طن.

٢٦ - **السيد فيتيري** (مدير مركز منع الجريمة الدولية): أجاب على ممثل الهند فأعرب عن أسفه للتأخير في توفير الوثائق للدول الأعضاء وقال إنه متفق على أنه يجب تحسين الحالة. وأضاف أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها العاشرة، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٧ أيار/ مايو، وفي دورتها المستأنفة المعقودة في ٦ و ٧ أيلول/ سبتمبر، اعتمدت خطط عمل تتصل بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، المرفق بقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٩. وقال إن هذه الخطط التي نُشرت في تقرير اللجنة (E/2001/30/Rev.1)، تُحدد التدابير المقرر اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي، فيما يتصل بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وصناعة الأسلحة النارية غير المشروعة، والفساد، وغسل الأموال، والإرهاب، ومنع الجريمة وحماية الشهود وضحايا الإجرام، وتكدس النزلاء في السجون، وبدائل الحبس، والجرائم المرتبطة بالحاسوب، والعدالة المتصلة بالأحداث، واحتياجات المرأة في نظام العدالة الجنائية، ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وعدالة الإعادة. وأضاف أن التقرير الخاص بالدورة العاشرة المستأنفة تضمَّن أيضاً نص مشروعي قرارين سيُقدَّمان إلى الجمعية العامة لاعتمادهما، بشأن اتفاقية جديدة لمكافحة الفساد وخطط عمل لتنفيذ إعلان فيينا؛ ولم يعرضا على الدول الأعضاء، حيث أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يعتمدهما بعد. ولاحظ أن خطة العمل الخاصة بالإرهاب أقامت صلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، ونقل الأموال والإرهاب، مما يسمح تدريجياً باتخاذ تدابير أكثر فعالية ضد هذه الآفة.

٢٧ - **السيدة ستيفنز** (بلجيكا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وأيسلندا وتركيا وقبرص ومالطة والنرويج، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرب عن قلقه إزاء زيادة إنتاج المخدرات، والاتجار بها واستهلاكها. ولاحظت أن استعمال المخدرات ظاهرة عالمية وأن هناك دولاً ضعيفةً جداً حيالها، وخاصة في أفريقيا. ولذلك، قام الاتحاد الأوروبي بتحديد أوليات جغرافية، لدى وضع خطة عمله لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ودعا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى توفير أقصى دعم ممكن للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ برامج لمكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٨ - ومضت تقول أن استهلاك المخدرات يصاحبه انتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز في كثير من الأحيان وأن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً زيادة الاهتمام الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لهذه الصلة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء خطر المخدرات الاصطناعية، وخاصة المنشطات الأمفيتامينية؛ وأنه يدين بيع هذه المواد على الإنترنت ويدعو إلى التعاون بين الدول المستوردة للسلائف والمصدِّرة لها.

٢٩ - وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي يحث الدول الأعضاء على اعتماد التشريعات الملائمة وإنشاء وحدات التحقيق المالي لمكافحة عمليات غسل الأموال المرتبطة بالاتجار بالمخدرات من أجل تحقيق الأهداف المقررة، في سنة ١٩٩٨، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بحلول سنة ٢٠٠٣.

٣٠ - واستطردت قائلة أن الدول الأعضاء سلمت في تلك الدورة بأن الحد من الطلب مسألة أساسية، وبناء على ذلك، يُرحب الاتحاد الأوروبي بالزيادة الملحوظة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجالات الوقاية والمساعدة على إقناع المدمنين على الكف عن تعاطي المخدرات، ووصولهم إلى العلاج عن طريق إعادة التأهيل. وفيما يتصل بمسألة الوقاية، أكدت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد نشر أفضل الممارسات على أرض الواقع ويرى أن أطفال الشوارع أو الشباب الذي يمر بحالات ضعف، أو ضحايا الاعتداء الجنسي، على سبيل المثال، بحاجة إلى استراتيجيات محددة. وفيما يتعلق بالوصول إلى العلاج وإعادة التأهيل، لاحظت أن المرأة وخاصة المرأة الحامل، والشباب واللاجئين والأقليات يحتاجون إلى تيسير وصولهم إلى المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛ وأنه يلزم أيضاً التصدي للاحتياجات الخاصة لأبناء مدمني المخدرات، مع إيلاء الاهتمام للتدريب المهني والمساعدة على إيجاد المأوى، وإعادة الإدماج في المجتمع، وتوفير بدائل للسجن من أجل مدمني المخدرات الذين ارتكبوا جرائم.

٣١ - وتابعت حديثها قائلة أن الحد من العرض، مثل الحد من الطلب، عنصر أساسي في جهود مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وأن الاتحاد الأوروبي يؤيد التدابير الرامية إلى منع زراعة المخدرات وإنتاجها وتوزيعها والاتجار بها، والحد منها والقضاء عليها؛ وتحسين التعاون الإقليمي من أجل مكافحة الاتجار عبر الحدود، وتدعيم المراقبة على الحدود بأدوات حديثة والتدريب على ممارسات أفضل في مجال إجراءات إنفاذ القوانين. وأضافت أن جمع البيانات الموثوقة والموضوعية وتقييم أنشطة مكافحة المخدرات تعتبر من الأدوات الهامة كذلك، لأن الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة

الدولية للمخدرات، كليهما، يتطلبان وجود إحصاءات مستكملة عن ملامح مستخدمي المخدرات ودوافعهم.

٣٢ - وأكدت ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات القيام بدوره الحفَّاز للتعاون الإقليمي بين البلدان المنكوبة بالمخدرات وأن يساعد البلدان على وضع خطط وطنية للحد من العرض والطلب. وقالت أن الاتحاد الأوروبي يرى أن إجراءات البرنامج يجب أن تدمج على نحو أفضل في برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي أحاط علماً بالتدابير التي اتخذها مؤخراً المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بغية تحسين أداء البرنامج وإدارته، وأحاط علماً كذلك بتقرير التفتيش الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٣ - وتناولت البند ١١٠ من جدول الأعمال، فرحبت بفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، مما يتيح تدعيم التعاون القضائي والتشديد على حماية الضحايا والوقاية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الدول أن تصدق على هذه الصكوك في أقرب وقت ممكن.

٣٤ - وأكدت أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتزم التوقيع على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في الدورة الحالية للجمعية العامة وحثّت جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وقالت إن البروتوكولين الآخرين المتعلقين بمنع الاتجار بالأشخاص وبمكافحة تهريب المهاجرين، على التوالي، بمثابة نقطة تحول في مكافحة الاتجار بالبشر. وإن مكافحة هذه الظاهرة، التي تتفاقم نتيجة للعولمة، تتطلب أن تضع بلدان المنشأ والمرور العابر والوصول استراتيجيات مشتركة وتدابير عقابية فعَّالة.

٣٥ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي، الذي يولي أهمية كبيرة لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، يرحب بنتائج اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مشروع نطاق الاختصاص لأجل التفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد، المعقود في الصيف الماضي. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد القرار الذي يوافق على نطاق الاختصاص المذكور، في الدورة الحالية، ويشجع هذه الدول على المشاركة في عمل اللجنة المخصصة المسؤولة عن صياغة الاتفاقية.

٣٦ - وبيَّنت أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ باهتمام جهود الأمم المتحدة في سبيل مكافحة أشكال الجرائم الحديثة؛ ويشعر بالقلق، بصورة خاصة، إزاء استغلال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية.

٣٧ - ختاماً، أكدت أن خطط العمل المعتمدة في الدورة العاشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تعتبر أداة هامة لتنفيذ تدابير محددة لمكافحة الجريمة الدولية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول الأعضاء إلى تزويد هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تقوم بدور مركزي في مكافحة المخدرات والجريمة بالموارد اللازمة لها لتنفيذ ولاياتها.

٣٨ - **السيد موسامباشيمي** (زامبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وأعرب عن صادق تهانيه إلى الأمين العام والأمم المتحدة بمناسبة حصولهما على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، عن جدارة تامة. وقال إنه، في ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة الأمريكية، تود الجماعة الإنمائية للجنوب

الإفريقي أن تضم صوتها إلى الذين دعوا إلى اعتماد وتنفيذ اتفاقات دولية لمكافحة الجريمة، بما في ذلك، الإرهاب.

٣٩ - ومضى يقول إن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تحيط علماً بالتدابير والاستراتيجيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١)، التي تبين أن المجتمع الدولي عازم على القضاء على آفة الإرهاب. وتشير إلى أن الإرهاب والجريمة المنظمة مترابطان؛ وترحب، في هذا الصدد، باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في عام ٢٠٠٠، التي فتحت آفاقاً جديدة لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة من خلال توفير المساعدة التقنية. وقال إن الجماعة على ثقة من أن الاتفاقية، التي تمثل أول صك مُلزم قانوناً في هذا المجال، ستُمكِّن من تعزيز قدرة بلدان المنطقة على مكافحة الجريمة والقضاء على أوجه التباين بين الدول، التي استغلَّتها الشبكات الإجرامية.

٤٠ - وذكر أن العولمة، وما أحدثته من حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات، قد ساعدت على زيادة تطور الجريمة المنظمة، وأنها تتطلب لذلك نُهُجاً مبتكرة لمكافحتها. ولاحظ، في هذا الصدد، أن الاتفاقية ستُمكِّن بلدان الجماعة من تدعيم قدرتها على مكافحة غسل الأموال، والفساد، وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، والتعدين غير المشروع للماس والمعادن الثمينة الأخرى، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والظاهرة الحديثة للجريمة المتصلة بالحاسوب.

٤١ - وأوضح أن المنظمات الإجرامية لا تهتم بالحدود وتتعاون فيما بينها؛ وأن قوات الشرطة من البلدان المختلفة عليها أن تعمل معاً بشكل وثيق وتتبادل المعلومات من أجل إحباطها، ولذلك، تقوم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بالتنسيق فيما بينها فيما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالأمن العام، وذلك من خلال منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الإفريقي، وهي مؤسسة تابعة للشرطة الدولية (Interpol)، أُنشئت في سنة ١٩٩٧. وقال إن منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الإفريقي أجرت عمليات مشتركة تستهدف سرقة السيارات والاتجار بالمخدرات، والأسلحة النارية والأحجار الكريمة، ونجحت في الحد بدرجة كبيرة من الاتجار بالسيارات المسروقة، الذي كان سائداً في المنطقة.

٤٢ - وفيما يتصل بالمخدرات، قال إنه يرى أن الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرَّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، يُمثل التزاماً، تشارك فيه الجماعة الإنمائية، بالتَّصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات، على الصعيدين الوطني والدولي بغية كبح إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وأضاف أن الجماعة الإنمائية تقوم بعدة أنشطة مشتركة مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، خاصة، فيما يتصل بالمسائل القانونية والحد من العرض، وتتعاون أيضاً مع شركاء آخرين. وتود أن تشير، في هذا الصدد، إلى أن الفقر والتخلف من أهم أسباب الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال، وهي حقيقة تُؤخذ في الاعتبار في جميع برامجها.

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، قال إن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يمثل خطوة هامة في سبيل منع هذه التجارة ومكافحتها والقضاء عليها. وأضاف أن رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وقَّعوا، في آب/ أغسطس ٢٠٠١، على بروتوكول يُعتبر صكاً قانونياً بعيد المدى

لمراقبة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وذات الحيازة القانونية.

٤٤ - ختاماً، أكد أن التدابير المتخذة ضد الجريمة لن تحقق النتائج المرجوة دون وجود نظم فعَّالة لإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية. وأوضح، في هذا الصدد، أن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تُقدِّر التعاون في مجال بناء القدرات، بما في ذلك، التدريب، والمساعدة التقنية وتنمية الخبرات، على النحو الوارد في إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة. وتعيد تأكيد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به معهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، في البلدان الإفريقية. وأعرب عن أمل الجماعة الإنمائية في أن يساعد مانحون وشركاء آخرون في جهود ذلك المعهد.

٤٥ - **السيدة ليتون** (شيلي): تناولت البند ١١١ من جدول الأعمال باسم مجموعة ريو فقالت إن المجموعة تُرحِّب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرَّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا (A/56/157)، الذي أكد فيه أن اعتماد الإعلان السياسي (القرار دإ ٢/٢٠) يمثل التزاماً رفيع المستوى، من جانب الدول الأعضاء، بمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي، ولكن، رغم التقدم الكبير المُحرز منذ انعقاد الدورة الاستثنائية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحقيق الأهداف والغايات المحدَّدة للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ على النحو المبين في الإعلان السياسي. وأضافت أن تقارير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التي تُقدَّم كل سنتين، والتي صدر أولها وفقاً لقرار لجنة المخدرات ٢/٤٤، تمثل أدوات هامة لهذا الغرض.

٤٦ - وتابعت حديثها قائلة إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو المجتمعين في مؤتمر القمة الرئاسي الخامس عشر، المعقود في سانتياغو، في آب/ أغسطس ٢٠٠١، أعادوا تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية، ووضع استراتيجية إقليمية منسَّقة، لدفع الجهود الدولية الرامية إلى مراقبة مسائل منها المُدخلات الكيميائية المستعملة في صنع المخدرات، بما في ذلك السلائف، ورصد الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك المخدرات الاصطناعية، وغسل الأموال المتصل بالاتجار بالمخدرات، والجرائم المماثلة. وأكدت أن وضع وتنفيذ استراتيجيات فعَّالة لمكافحة ومعاقبة هذه الجرائم، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، يساهم في الكفاح ضد الإرهاب ومصادر تمويله، الذي أصبح أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

٤٧ - وأكدت أنه يجب تطبيق مبادئ القانون الدولي في جميع الأحوال، لضمان أن تؤدّي المبادرات الإقليمية إلى صكوك فعالة ودائمة للتعاون الدولي. وعلى ضوء ذلك، يجب أن تستند مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البحر على المادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، والقانون الدولي وسيادة الدولة التي تُنفَّذ العملية في أراضيها. وأضافت أن آلية التقييم المتعددة الأطراف التي أنشأتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات قد انتهت من الجولة الأولى من عمليات تقييم التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة، كل على حدة أو مجتمعة، في مكافحة مشكلة المخدرات.

٤٨ - ختاماً، لاحظت أن عدة خطوات هامة قد اتُخذت على الصعيد الدولي، وأنه من الواضح أن

الوصول التفضيلي إلى الأسواق الدولية للمنتجات الآتية من البلدان النامية المشتركة في مكافحة المخدرات يساهم بدرجة ملحوظة في أمن هذه البلدان وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن النتائج التي تحققت حتى الآن في الحد من العرض قد تجاوزت جميع التوقعات، وإن كان هذا لا ينطبق على ما تمَّ في مجال الطلب، مما يسبب قلقاً شديداً لأن الأطفال والشباب يقومون بدور في إنتاج المخدرات وبيعها وفي استهلاكها كذلك، بشكل متزايد. ولهذه الأسباب، فإن مجموعة ريو تؤكد من جديد ضرورة اتّباع خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، بكل دقَّة.

٤٩ - **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تقدير بلده لما لقاه من دعم وتضامن من المجتمع الدولي منذ ١١ أيلول/ سبتمبر. وقال إن تمسك بلده بمبادئه الجوهرية قد تعزَّز نتيجة لذلك، ولكن الهجمات كانت ضربة موجهة إلى كل ما ترمز إليه الولايات المتحدة، كما قال الأمين العام. ولذلك، فهو يأمل أن تتحول عبارات التأييد الصادرة عن جميع الدول المعارضة للإرهاب إلى ما يقابلها من تدابير تنفيذية فعَّالة، في وقت قريب. وأضاف أن من المهم، في القريب العاجل، أن تُنفَّذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١). وحيث أن سيادة القانون ذاتها قد تعرضت للهجوم في ١١ أيلول/ سبتمبر، ينبغي التشديد على الامتثال للقانون الدولي وعلى التعاون القضائي. وأكد ضرورة عدم التراضي مع المنظمات الإرهابية التي لا تحترم الديمقراطية وكرامة حياة الإنسان. وذكر أن إدارة الرئيس بوش جعلت إحباط هذه المنظمات هدفها الرئيسي، وفي المقام والأول، تلك التي تقوم بأعمال الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ولذلك، قامت مؤخراً بتجميد الأصول المالية لعدد من المنظمات الإرهابية والمجموعات التي تعمل كواجهة للإرهاب، وهو تدبير يجب أن يعمل به أكبر عدد ممكن من البلدان. ولاحظ أن الكونغرس ووزارة العدل يتوليان إعادة النظر في التشريعات السارية بغية تحديد التغييرات التي يمكن إجراؤها لتمكين موظفي إنفاذ القوانين من التحقيق بفعالية أكبر. وأن وزارة المالية تسعى، من جانبها، إلى اقتفاء أثر الأموال التي تمكِّن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية من العمل، بينما يعمل الكونغرس، من الجانبين الجمهوري والديمقراطي معاً، من أجل مكافحة غسل الأموال. وقال إن الولايات المتحدة وضعت أيضاً تدابير لكفالة تَتبُّع الأشخاص الذين يدخلون إلى البلد بصورة غير مشروعة، بفعالية أكبر، وأحكام الأمن في المطارات ومعاهد الطيران، وتشديد إجراءات إصدار تراخيص نقل المواد الخطرة.

٥٠ - ومضى يقول أن التعاون الدولي في سبيل تحديد هوية العصابات الإجرامية مما يسمح بسجن رؤسائها يعتبر أساسياً، ذلك أن المنظمات الإرهابية لا تردعها الحدود السياسية. وأضاف أن عديداً من المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس شمال الأطلسي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تعهدت بتجديد جهودها لمكافحة النشاط الإرهابي، منذ ١١ أيلول/ سبتمبر. وأكد أن الأمم المتحدة ما زالت أهم مؤسسة بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث أنها هي الوحيدة التي لديها القدرة على التوحيد لكسب جميع الدول، كما ثبت من القرارين المتخذين من مجلس الأمن والجمعية العامة في اليوم التالي للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة. وقد نص قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أمور، من بينها، أن على جميع الدول أن تعمل على منع تمويل

الأعمال الإرهابية وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى المنظمات الإرهابية وتوفير التعاون في مجال إنفاذ القوانين والقضاء لوقف أعمال الإرهاب. وقال أن المعركة ضد الإرهاب تجري على عدة جبهات مختلفة في الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الـ١٢، التي يجري التصديق عليها وتستهدف الإرهاب بشكل محدد، هناك أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي وقعَّت عليها بالفعل ١٢٦ من الدول الأعضاء. وأضاف أن الولايات المتحدة تحث الدول الأعضاء على التصديق على جميع الاتفاقيات وبروتوكولاتها الإضافية في أقرب وقت ممكن. وأن هذه النصوص ستمكِّن دولاً كثيرة من الحصول على مساعدة تقنية قيمة، ومن إعادة النظر في قوانين الإجراءات الجنائية لكل منها وتحسين التعاون فيما بينها. وأوضح أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لاحظ بحق أن الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية تُعرض الأمن الدولي للخطر، بشكل جدِّي.

٥١ - وبيَّن أن منع عصابات الجريمة عبر الوطنية من تحقيق مكاسب من أنشطتها أمر حيوي. وأن أول خطوة اتُخذت في سبيل تحقيق ذلك الهدف، تمثلت في اعتماد عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تضمنت أحكاماً عن غسل الأموال. وقال أن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال يُعتبر أساساً إضافياً للعمل وأنه جدير بالدعم المالي للبلدان المتقدمة النمو. وأضاف أنه من الممكن أيضاً الاعتماد على تأييد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الخاصة بغسل الأموال، ومختلف المنظمات الإقليمية المماثلة وفريق أيغمونت لوحدات المعلومات المالية.

٥٢ - وتابع حديثه قائلاً أن التجربة بينت أن فساد الجهات الرسمية يُسهل نمو الجريمة عبر الوطنية ويُعرض استقرار الحكومات المنتخبة للخطر، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعرب، لذلك، عن ارتياح الولايات المتحدة لإشراف الجمعية العامة على صياغة اتفاقية جديدة لمكافحة الفساد. وقال إن الأهداف السامية المحددة في عام ١٩٩٨، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية، قد أدت إلى تقدم ملحوظ في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأضاف أن الالتزامات الواردة في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث الخاصة بالمخدرات قد نشأت عنها خمس خطط عمل وإعلان عن الحد من الطلب على المخدرات. وأكد أن الدول الأعضاء عليها أن تعمل في تعاون عملي من أجل كفالة إنفاذ القوانين الموجودة من أجل مواجهة كل هذه التحديات. وعليها أيضاً إحكام القوانين المحلية إذا كانت متهاونة، ودعم آليات التعاون الدولي التي ثبت عدم كفاءتها أو قصورها، حتى يعمل المجتمع الدولي في توافق تام. وأكد أن الأهم، بطبيعة الحال هو الحفاظ على ثبات الإرادة السياسية الجماعية. ذلك أن تكاليف العمل الحاسم في الأجل القصير، مهما كانت، لا تُقاس بتكاليف عدم الاهتمام في الأجل الطويل.

٥٣ - **السيدة ياناغاوا** (اليابان): قالت إن الجهود المبذولة لمراقبة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات أصبحت حتمية حيث أن هذه المصادر تُستخدم لتمويل الإرهاب، الذي يمثل خطراً حقيقياً يهدد حياة الإنسان وكرامته.

٥٤ - وأعلنت أن اليابان تؤيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة المتصلة بها، وأنها اشتركت بنشاط في صياغتها، بل ساعدت البلدان النامية على المشاركة أيضاً. وقالت إنه،

نظراً للطابع المُلح الذي يتسم به ضمان التنفيذ السريع لهذه الصكوك، فقد ساهمت حكومتها أيضاً في صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ودعمت أنشطة المركز الدولي لمنع الجريمة. وذكرت أن اليابان، اقتناعاً منها بأن التعاون الدولي والإقليمي ييسران الجهود المبذولة لمراقبة الجريمة المنظمة، فإنها تولت الإدارة الكاملة لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين لآسيا والشرق الأدنى، وقامت باستضافة مؤتمر موظفي إنفاذ القوانين لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ. وقالت إن الحكومة تعتزم أيضاً المشاركة في العمل الذي سوف يبدأ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ لوضع صك دولي لمكافحة الفساد، وإنها ترحب بإنجاز مجلس أوروبا لمشروع اتفاقية لجرائم الفضاء الحاسوبي، الذي شاركت في وضعه أيضاً.

٥٥ - وأوضحت أن اليابان تتعاون تماماً مع الدول الأخرى، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمات دولية أخرى في تنفيذ الاستراتيجية العالمية في مجال المراقبة الدولية للمخدرات. وقالت إن الحكومة بدأت تنفيذ استراتيجية مدتها خمس سنوات ترمي إلى: منع إساءة استعمال المخدرات لدى الشباب، وكفالة إنفاذ القوانين بدقة في مجال الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، وفرض ضوابط على الحدود، وتسهيل إعادة تأهيل مستعملي المخدرات السابقين. أضافت أن بلدها مقتنع بأن الوقاية أكثر فعالية وكفاءة من حيث التكاليف من إعادة التأهيل فيما يتصل بالحد من الطلب على المخدرات، ولذلك فهي تبذل الجهود لضمان تزويد شبابها في المدارس الابتدائية والثانوية بمعلومات موضوعية عن مشكلة المخدرات وعن التدابير الوقائية. ختاما، قالت إن الحكومة تقدم أيضاً المساعدة الثنائية إلى عديد من البلدان لدعم الجهود التي تبذلها في مكافحة المخدرات وإنها ستدعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الغرض.

٥٦ - **السيد سانشيز نونييز** (كوبا): قال إن آفة المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات مستمرة في التوسع نتيجة لكثرة الطلب الذي تؤدي العولمة إلى زيادة حدته. وإنه، من أجل التصدي لهذا التحدي الخطير والمعقَّد، لا بد من تعاون دولي حقيقي للتصدي لجميع جوانب هذه المشكلة. وأضاف أن هذا التعاون مصيره الفشل، مع ذلك، في حالة عدم احترام القانون الدولي، وبالتالي المبادئ التي يستند إليها التعاون الدولي ذاتها. فيمكن أن يقوم هذا التعاون على تقاسم المسؤوليات فقط، مع أخذ في الاعتبار جميع مراحل العملية، من الإنتاج إلى التوزيع، والمساواة بين جميع أصحاب المصلحة. وأكد أن قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم مساعدة أفضل إلى البلدان النامية في اقتناء الوسائل الملائمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، مسألة حاسمة أيضاً. وذكر أن كوبا تؤكد من جديد إدانتها للإجراءات التي تتخذها دول معينة، من جانب واحد. وعلى وجه الخصوص، فمن غير المقبول أن يطالب البلد الذي يعتبر أكبر مستهلك للمخدرات في العالم بدور الحكم الدولي، سعياً إلى فرض عملية تصديق مزعومة للمخدرات، لا تؤدي إلى شئ غير تعقيد التعاون على مكافحة المخدرات وتقويض القواعد الأساسية للتعايش السلمي بين الدول.

٥٧ - وأعلن أن وفده يؤيد جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، إذ أن المساعدة التي قدمها إلى كوبا مكَّنت البلد من تعزيز قدراته البشرية في ميدان مكافحة المخدرات، وتدعيم قدراته التقنية إلى حد ما. ويؤيد أيضاً أعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تُعتبر السلطة العالمية الوحيدة المختصة بتقييم جهود الدول بشكل نزيه وموضوعي، وبتشجيع التعاون الدولي الفعال.

٥٨ - ومضى يقول أنه، رغم أن المجتمع الكوبي يكاد يخلو من المشاكل المتصلة بالمخدرات، فإن كوبا تقع بالقرب من مركز من أكبر مراكز استهلاك المخدرات في العالم، ولذلك، فهي تسعى منذ مدة إلى منع استعمال أراضيها كمنطقة للمرور العابر لتدفق المخدرات إلى سوق الولايات المتحدة. وأضاف أن السلطات الكوبية قامت، منذ سنة ١٩٧٠، باعتقال أكثر من ٧٠٠ من تُجّار المخدرات الأجانب، واحتجزت نحو ١٠٠ طائرة وباخرة، منها ٩٠ مسجلة في الولايات المتحدة. وذكر أنه جرى الاستيلاء على أكثر من ٣١ طناً من المخدرات على مدى السنوات السبع الماضية، وأنه، لولا جهود هذه السلطات، لكانت أكثر من بليون جرعة من الكوكايين قد استُهلكت في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، خلال السنوات الخمس الماضية. وأن هذه الجهود تمت بالرغم مما تمثله من عبء اقتصادي ثقيل، ومن نقص الموارد المادية، وفي غياب تعاون متصل مع سلطات أهم بلد معني. ولاحظ أن عدة حوادث جرت مؤخراً - منها الحجز على شحنتين تتألف كل منها من ٤ أطنان من الكوكايين - تثبت إرادة الحكومة الراسخة للتعاون بجميع الأشكال الممكنة، في هذا المجال، مع كل بلد دون استثناء. ولاحظ أنه يجدر التشديد على أن كوبا وقعَّت على اتفاقات للتعاون الثنائي مع ٣٠ بلداً في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأن كوبا ستستضيف المؤتمر الإقليمي لإنفاذ القوانين ومراقبة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي، يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، الذي ستجري فيه مناقشة استراتيجيات محددة لمنع الاستعمال غير المشروع للمخدرات، ومراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال في المنطقة.

٥٩ - ختاما، قال إن كوبا تؤكد من جديد عرض التعاون الذي قدمته لحكومة الولايات المتحدة في تموز/ يوليه ١٩٩٩. وإنها لا تطلب شيئاً مقابل ذلك - ولا حتى رفع الحظر الاقتصادي والمالي - من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مراقبة الاتجار بالمخدرات، وهو مجال للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة أكبر كثيراً فيه من مصلحة كوبا. وقال إن كوبا عازمة على مكافحة الاتجار بالمخدرات، حتى بدون هذا الاتفاق، من أجل حماية المجتمع الكوبي من آثاره الضارة وكذلك لأنها تعتبر أنها مسؤولية أدبية نحو الشعوب التي تعاني من هذه الآفة ومسؤولية دولية عليها أن تتحملها.

٦٠ - **السيد ويناويسر** (ليختنشتاين): تناول البند ١١٠ من جدول الأعمال، فقال إن مكافحة الجريمة المنظمة الدولية أصبحت مسألة متزايدة الأهمية وإن هناك صلة بين الإرهاب وبين الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة الدولية، لا سيما في مجالي الاتصالات وتحويل الأموال. ولذلك تستطيع خبرة فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية أن تساهم بدرجة كبيرة في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأن وفده يرحب، لذلك، بأن لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بذلك القرار تنظر في طرق للاستفادة من هذه الخبرة.

٦١ - وأكد أن ليختنشتاين ملتزمة، منذ وقت طويل بمكافحة الجريمة المنظمة الدولية. وقال إن رئيس الحكومة وقَّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بالرمو، في عام ٢٠٠٠، وإن ليختنشتاين وقَّعت على البروتوكولات الإضافية في آذار/ مارس ٢٠٠١. وأضاف أن ليختنشتاين قامت بوصفها مركزاً اقتصادياً يقدم خدمات مالية راقية، بتعزيز مكافحتها لغسل الأموال بإجراء تغييرات مؤسسية من أجل الوفاء بأعلى المعايير الدولية في هذا الصدد. وهي تدرك أن الجريمة المنظمة لا تعرف الحدود، ولذلك فهي تتعاون بشكل وثيق مع فريق الخبراء الماليين الخاص المعني بغسل

الأمـوال التـابع لمنظمـة التعـاون والتنميـة في الميـدان الاقتصادي من أجل إعادة تشكيل آليات التشريع والإنفاذ الخاصة بها. وأكد أن التعاون الـدولي يجب أن يكـون على أساس الشفافية والإنصاف والتفاهم المتبادل. وإن محاولة العمـل علـى تحقيـق أهـداف لا صلـة لهـا بـالموضوع أو مكافحة أشـكال أخـرى مـن النشـاط الإجرامـي بادعـاء مكافحة غسـل الأمـوال يـؤدي فقـط إلى عرقلـة التعـاون الدولي الذي يعتبر ضروريا، خاصة في ضوء أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وقال أن لختنشتاين ستولي أهمية خاصة لجوانـب قـرار مجلـس الأمـن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتصلـة بتمويل الأعمال الإرهابية. وإنها أعربت بالفعل عن عزمها على التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وأكـد أن بلـده مستعد تماماً للمسـاهمة في تنفيـذ جميـع أحكام القرار ١٣٧٣ وأنه عقد العزم على ذلك. ختاما، رحب بالحوار الذي بدأه مكتب لجنة مكافحة الإرهاب.

٦٢ - **السيدة خليل** (مصر): قالت إن الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/56/157، وصف التقدم المحرز في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، خاصة بالنسبة للحد من العرض. وأضافت أن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبالتنميـة البديلـة قـد أدت بـالفعل إلى القضـاء علـى مساحات واسعة من هذه الزراعات. ولكن، رغم الجهود الدولية، تظل مشكلة المخدرات تمثل عائقاً أمام التنمية؛ ولذلك تلزم جهود دولية متضافرة. فلا يكفي القضاء على مصادر الإنتاج من أجل حل المشكلة المنتشرة. ذلك أن البطالة والفقر والعنف هي الأسباب الكامنة المؤدية لها وأن لها أثار سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والصحية والنفسية والمعنوية.

٦٣ - وأكدت أن وفدها يدعو، لذلك، إلى مزيد من التعاون بين المجتمع الدولي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة، وإلى مبادرات محلية مع زيادة الدعم والموارد المقدمة إلى الدول النامية التي تعاني من مشكلة المخدرات. وقالت إن مصر تدعو مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وكذلك البرامج التي أنشأتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الأخرى إلى العمل معاً من أجل تطوير حلول خلاَّقة، لا سيما فيما يتعلق بإعادة تأهيل مدمني المخدرات وإعادة إدماج الأطفال في المجتمع والتوعية والتثقيف والوقاية. وأضافت أنه من المهم أيضاً اقتراح مصادر بديلة للدخل من أجل الذين يتعايشون من إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٦٤ - وبيَّنت أن مصر تدرك أن العولمة والثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتداعي الحدود الدولية قد أدَّت إلى تغير طابع الجريمة الدولية التي أصبحت تتَّسم بالتنوع وتُعرقل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز التنمية. واختتمت حديثها قائلة إن مصر وقَّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تدل على عزم المجتمع الدولي على مواجهة هذه الآفة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠